المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 5 أيار 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

- جرائم حرب.. إبادة شعب في أوكرانيا

- المطالبة بمحاكمة بوتين كمجرم حرب

- انتصار لبوتين في المجر وصربيا بعد فوز مؤيديه في هذه الدول

- الخطة الإسرائيلية: ربط عشرات البؤر الاستيطانية في منطقة الخليل والأغوار بشبكة الكهرباء

- باب العنف في باب العمود.. مواجهات واعتقالات

- عائلة يهودية فرنسية تحول حادث طرق عادي إلى عملية على خلفية كراهية اليهود

"معاريف":

-رئيس أركان الجيش: منعنا على الأقل 10 عمليات وفي هذه اللحظات نعمل على إحباطها

-في باب العمود: مواجهات بعد الصلاة في الأقصى

-أعضاء كنيست من اليمين يطالبون بقتل المتظاهرين في باب العمود

-استطلاع للرأي: 18% فقط من الإسرائيليين يثقون بوزير الأمن الداخلي عومر باليف

-سفير أوكرانيا بتل أبيب يهاجم وزير المالية لأنه قال "إن الاتهامات بين روسيا وأوكرانيا متبادلة "

60 -ألف مهاجر من أوكرانيا وروسيا سيصلون إلى إسرائيل

"هآرتس":

-علماء الأمم المتحدة: يجب تغيير منهج الحياة لوقف أزمة المناخ

-الموجة من العمليات يمكن تقليدها لكنه ليست هبة شعبية

-الجيش أعد خطة أيضا - في حال نشوب حرب بالشمال- لمواجهة عنيفة بين اليهود والعرب

-رئيسة وحدة العمليات بالشرطة: لا يوجد سبب لإغلاق الضفة

-وحدة خاصة اعتقلت شاب من طيرة المثلث والاعتداء عليه ثم أطلق سراحه بعدما تبين أنه ليس مطلوبا

* * *

مقالات

"هآرتس": إدراج احتمال وقوع اشتباكات بين اليهود والفلسطينيين في خطط القتال بالشمال

بقلم يانيف كوبوفيتز

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

عرّف "لجيش الإسرائيلي" التوترات بين الفلسطينيين واليهود في "إسرائيل" على أنها عامل استراتيجي يمكن أن يكون له تأثير سلبي في أثناء القتال، ويأتي ذلك في أعقاب الاشتباكات بين الأهالي وقوات الأمن في المدن الفلسطينية والمشاركة فيها خلال "حارس الأسوار"، وكذلك في ضوء احتمال وجود صلة بين فلسطيني 1948 وحركة حماس خلال القتال المستقبلي.

ونتيجة للقرار قام "الجيش الإسرائيلي" بتحديث الخطط العملياتية لقتال قيادة المنطقة الشمالية وتضمين الوضع الداخلي في "إسرائيل"، وتحديث الخطط القتالية ليس خطوة نادرة في "الجيش الإسرائيلي" الذي يقوم بين حين وآخر بتكييفها مع الواقع المتغير.

في مرحلة تحديث الخطط العملياتية، يتم أخذ عوامل جديدة في الاعتبار قد تؤثر على الاستعداد للقتال وسلوكه، هذه العوامل تسمى "العوامل الاستراتيجية"، وعلى المستويات الأمنية والسياسية أن تأخذها بعين الاعتبار في قراراتها، فالتحديات الأمنية داخل "إسرائيل" والتوترات الداخلية أصبحت عاملاً استراتيجياً سلبياً.

مصدر أمني كبير قال لصحيفة "هآرتس": "لأحداث الأخيرة التي بلغت ذروتها في حارس الأسوار كانت عوامل استراتيجية سلبية وصعبة للغاية على الأمن، أكثر بكثير من إيران وحزب الله".

وفي فبراير من العام الماضي، قرر "الجيش الإسرائيلي" إضافة وباء كورونا إلى خطط القتال في الشمال كعامل استراتيجي يمكن أن يكون له تأثير سلبي، ولقد قرر الجيش بأنه إلى أن يصبح من الممكن التأكد على وجه اليقين من أن كورونا قد

انتهت، يجب النظر في إدارة القتال جنبًا إلى جنب مع كورونا أو في أثناء اندلاعها مرة أخرى في وقت سابق قرب نهاية عام 2019.

ووافق رئيس الأركان "أفيف كوخافي" على الخطط العملياتية للقتال من قبل قيادتي الشمال والجنوب، وبهدف تحديث الخطط العملياتية إلى الاستعداد لحالة ستندلع فيها اشتباكات واسعة النطاق في "الأراضي الإسرائيلية" أثناء القتال في الشمال، ويستعد الجيش لسيناريو تبدأ فيه الاشتباكات، مع بدء القتال في المدن المعنية ما يعرض حياة السكان للخطر، الأمر الذي يتطلب وصول قوات كبيرة من الشرطة.

وبحسب مصدر رفيع في "الجيش"، في مثل هذه الحالة، سيتم استدعاء الشرطة للتعامل مع الحوادث في الكيان ولن يكون أفرادها موجودين لمساعدة الجيش.

تشمل السيناريوهات المعروضة على المستوى السياسي فيما يتعلق بالمعركة المقبلة في الشمال تقديرًا بأن آلاف الصواريخ والقذائف والصواريخ الموجهة والطائرات بدون طيار ستسقط على الكيان، والتي ستطلقها القوات المؤيدة لحزب الله من لبنان وغزة ومرتفعات الجولان.

ويستعد الجيش للاختناقات المرورية في أعقاب محاولات إغلاق الطرق بالقرب من القرى الفلسطينية بهدف وضع معيقات أمام ضباط الشرطة في الوصول إلى مناطق سقوط القذائف للتعامل مع الضحايا أو إغلاق الساحات بطريقة تمنع المدنيين من التواجد في المناطق المتضررة، وفي أثناء القتال تقوم الشرطة بضرورة إخلاء الطرق للقوات المقاتلة ومنع نهب منازل السكان المراد إخلاؤهم، حسب التقديرات.

* * *

"معاريف": مخاطر التسليح على النمط الأميركي

بقلم: رلا مزالي

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

تسير إسرائيل نحو التبني السريع لسياسة سلاح على نمط الولايات المتحدة – مسدس لكل مواطن، ظاهرا في صالح الأمن الشخصي. لكن لا حاجة لبحوث عميقة وإن كانت توجد كثيرة كهذه، كي نفهم بأن مثل هذه السياسة ستحقق النقيض التام للأمن.

منذ اليوم، بعد تحويل وتسهيل متطرفين لعملية ترخيص السلاح سجل في إسرائيل ارتفاع حاد في عدد ضحايا النار. بين 2017 و 2020 ارتفع عدد ضحايا النار (جرحى وقتلى) في المجتمع اليهودي بمعدل 49 في المئة. وعدد ضحايا النار في أوساط الفلسطينيين مواطني إسرائيل ارتفع 72 في المئة. في السنوات الأخيرة قتل بإطلاق النار نحو 120 شخصا بالمتوسط كل سنة – غالبيتهم الساحقة من مصابي العنف والجريمة وقلة صغيرة من مصابي عمليات الإرهاب.

الهجمات الإرهابية تثير الرعب، الفزع والكثير من الانتباه – في الإعلام وبين الجمهور.
في إسرائيل، مثلما في كل باقي العالم فإن احتلال المنصة هو هدف مركزي لهذه الأعمال. لكن قائمة "العشرين سبب الأول للوفيات" التي نظمتها وزارة الصحة في السنوات الأخيرة لا تتضمن على الإطلاق صنف "الإرهاب والأعمال القتالية". هذا الصنف بالتأكيد موجود ضمن أسباب الموت. لكن خارج العشرين سبب الأولى.
بالمقابل، فإن القتل على غير خلفية قومية والانتحار هما ضمن قائمة الأسباب العشرة الأولى للموت. من بين نزلاء المستشفى في مراكز الصدمة في إسرائيل في السنوات الأخيرة، فإن 0.5 في المئة فقط هم من مصابي الإرهاب والقتال. بينما العنف أدى إلى إدخال نحو تسعة أضعاف أعداد الناس في هذه المراكز (4.3 في المئة).
صحيح، ليس كل حالات القتل والعنف تتم بأسلحة إطلاق النار. ولا حتى معظمها. ولكن في 2017 بلغت مراكز الصدمات أنه في السنوات الأخيرة "تنتشر ظاهرة الارتفاع في معدل المصابين بالسلاح الناري في أوساط مصابي العنف (ليس الإرهاب والقتال) من 14 في المئة إلى نحو 19 في المئة."
في سياق العنف المسلح، فإن الادعاء بأن السلاح المرخص يشكل ظاهراً وسيلة للدفاع فقط ولا يلعب دوراً في العنف أو في الجريمة المسلحة (بفارق مبدئي عن السلاح غير المرخص) لا يستوي مع حقيقة أن نحو 200 قطعة سلاح مدنية مرخصة تسرق كل سنة أو مع حقيقة أن السلاح المرخص يستخدم المرة تلو الأخرى لأعمال القتل والتسبب بالقتل.
نحو ثلث النساء اللواتي قتلن في إسرائيل منذ 2016 قتلن بسلاح مرخص. في الولايات المتحدة، التي تشكل نموذج قدوة لمصممي السياسة المطروحة، معروف منذ سنين أن وجود الأسلحة في البيوت يرفع ثلاثة أضعاف حتى خمسة أضعاف الخطر بقتل الزوجة في ذاك البيت.
كل الأسلحة النارية التي في البيت، سواء مرخصة أو غير مرخصة ترفع جدا الخطر على حياة نساء البيت.
على هذه الخلفية بالضبط، السؤال "هل توجد أسلحة في البيت؟" يوجد في استبيانات القبول في أقسام معالجة العنف في العائلة. ولكن في الواقع الحالي فإن سلطات الرفاه وسلطات الترخيص غير جاهزة لأن تتعاون فيما بينها وتتبادل المعلومات لغرض منع المخاطر والتقليص المسبق للتهديدات.
في الفحص المعمق بعملية تلقي رخصة السلاح الخاص، قررت لجنة رونين في العام 2019 أن المعلومات من سلطات الرفاه لا تنتقل بشكل منتظم وجارٍ إلى سلطات ترخيص السلاح. وتوصيتها القاطعة كانت: "نقل كل طلب لوزارة الرفاه لأخذ موقف قبل اتخاذ القرار."
وبينما تتواصل وتتسارع عملية التسليح الجماهيري للمواطنين فإن هذه التوصية المهمة جدا لم تطبق حتى اليوم.
السلاح الناري معروف في العالم وفي البلاد بأنه "محفز على الانتحار" ومعظم الأسلحة التي تستخدم لهذا الغرض مرخصة. وقضت وزارة الصحة بأن 11 في المئة من إجمالي عمليات الانتحار تستخدم فيه أسلحة نارية.
انتحر في إسرائيل في غضون ثلاث سنوات فقط (2018 – 2020)20 حارساً بالسلاح الذي سلم لهم لغرض عملهم.
تقف الدولة اليوم أمام نقاش حاسم لمعايير الاستحقاق لرخصة السلاح. ولجنة الأمن الداخلي في الكنيست التي ستقرر معايير رخصة السلاح لا يزال يمكنها أن تعيد إسرائيل إلى سياسة سوية العقل.

الأمن منوط بإقرار مسؤول وضيق لعدد الرخيص وتشديد الرقابة حتى بعد إصدار الرخصة. الأمن المدني لن يتحقق من خلال الترخيص بالجملة للمواطنين العاديين لاستخدام القوة المسلحة. وإلا فسنصبح أميركا.

* * *

"هآرتس": هكذا نحمي إسرائيل من حرب أهلية

بقلم: زهافا غلئون

ترجمة: القدس العربي

عمليات الأسابيع الأخيرة أصابت الإسرائيليين بالصدمة. في أوساط عدد غير قليل بيننا، تم إشعال ضوء تحذير من العمليات الكبيرة التي حدثت في الانتفاضة الثانية، التي فعلت إجراءات كنا قد أهملناها، الاتصال مع معارفنا في منطقة الكارثة والتأكد من أنها قفزت عنهم. في فترة الحرب العالمية الثانية، اخترعت الحكومة البريطانية شعار "احتفظ بالهدوء واصرخ". ما يحتاجه الإسرائيليون الآن هو الحفاظ على برود الأعصاب.

يجب محاربة الإرهاب والعثور على مشاركين آخرين والبحث عمن كان مشاركاً في تخطيط العمليات، ولكن علينا ألا نهمل جوانب حياتنا والعمل بشكل تلقائي في اللحظة التي توجد فيها عمليات فظيعة. أسمع اقتراحات للقيام بالاعتقالات الإدارية وهدم البيوت وحتى سحب المواطنة. ثم ننسى بأنه عندما نهدم بيوتاً لأبناء عائلة غير مشاركين، وهم غير يهود (لم يتم هدم بيت القاتل من شفا عمرو عيدن نتان زاده، أو بيت اليران غولان الذي حاول قتل عضو الكنيست عصام مخول، أو بيت القاتل في دوما) سنقول حينئذ بأن هناك قانوناً لليهود وقانوناً آخر للعرب، وأننا سنمس بأشخاص حتى لو كانوا غير مشاركين.

وبهذا، فإننا ننتقل بدون تفكير من تطبيق للقانون إلى وضع حرب. في اللحظة التي يتم فيها سفك الدماء، نطالب بأن تسري الإجراءات الفظيعة التي نطبقها في "المناطق" [الضفة الغربية] على مواطنين إسرائيليين. ليست هناك طريقة تفكير أخطر من ذلك لجرنا إلى حرب أهلية. من السهل اتهام وسائل الإعلام التي تبث المشاهد القاسية وتثير الرعب، ولكن المشكلة ليست هناك؛ انتبهوا لميري ريغف التي خرجت برقصة في ساحة العملية في "بني براك". رقص على الدماء، عملياً. ريغف جندية مخلصة لبنيامين نتنياهو، وهو بالطبع سارع الأسبوع الماضي إلى عقد نقاش حول إمكانية استغلال العمليات الأخيرة لإسقاط الحكومة.

عندما يتحدث نتنياهو عن "العدو الإسلامي" فإنه يقصد كما يبدو رؤية الجيران، الذين من بينهم صيادلة وأطباء ورجال شرطة عرضوا حياتهم للخطر، وضحوا بحياتهم من أجلنا، كأعداء. وحسب قوله، نحن في حرب أبدية. يقول إن الحكومة التي تعتمد على "راعم" لا يمكنها المحاربة. هل تذكرون كيف سمى ميزانية الحكومة؟ "ماس عباس، ماس حماس" (ضريبة عباس، ضريبة حماس). ويتوقع منا أن ننسى كيف غازل "راعم" بحماسة. بيبي يريد التضحية بالتعايش في إسرائيل مقابل عودته إلى الحكم.

نقول "لا" للشيطان القديم في السياسة، فهو الشخص الذي بدأ حياته السياسية راقصاً على الدماء في عمليات التسعينيات، وكانت وظيفته التقسيم وتحريض الإسرائيليين على بعضهم، وفي الوقت نفسه، سنقول مرة أخرى "نعم" لأخوتنا في المجتمع الفلسطيني الإسرائيلي.

ليس النزاع بين يهود وعرب، بل نزاع بين أناس يعترفون بضرورة التعايش، وأناس يعتقدون أنه يمكن مواصلة العيش على حد السيف والدماء. نعم، في الدقائق الأولى من العملية يعمي الخوف والغضب الإنسان، ولكن علينا التنفس عميقاً ونذكر أنفسنا بأننا دمى ترقص على نغمات ناي الكراهية. وأنه يجب العودة إلى ضبط النفس ومواصلة حياتنا. لا طريق أخرى. ليست الحياة المشتركة أحد الخيارات بين خيارات كثيرة، وهي أسلوب الحياة الوحيد الممكن هنا.

* * *

هآرتس: بينت، فقط تسوية مع الفلسطينيين ستهزم "الإرهاب"

بقلم: عامي أيالون

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

في اعقاب احداث الارهاب القاسية، اوري مسغاف انتقد وبحق السياسيين الساخرين الذين سارعوا الى الرقص على الدم من اجل الحصول على كسب سياسي. ولكن هذه الاقوال الحقيقية لمسغاف لا تدعم بأي شيء استنتاجه الذي لا اساس له والذي يقول: "في إسرائيل توجد الآن حكومة وحدة، فيها يمين ويسار، محافظين وليبراليين، يهود وعرب، قدامى ومهاجرين جدد. إذا لم تنتصر هذه الحكومة على الارهاب فان لا أحد سينتصر" ("هآرتس"، 3/31). الحقيقة، للأسف، مختلفة. ففي إسرائيل توجد الآن حكومة تعهدت بأن تمتنع عن القيام بالخطوة الوحيدة التي يمكنها من خلالها أن تنتصر مع الوقت على الارهاب، وهي تسوية سياسية مع الفلسطينيين.

قبل أن اشرح، أنا اعتقد أنه يجب توضيح عدة مسائل اساسية: ما هو الارهاب الذي أعلنا الحرب عليه، ما هو الانتصار وما هي الاستراتيجية المطلوبة لتحقيقه، هل الانتصار سيتم تحقيقه بحرب حاسمة يتم فيها هزيمة الارهاب ويرفع هذا الارهاب العلم الابيض، أو بحرب استنزاف فيها تستنزف قوته ويتنازل عن طموحاته الوطنية؟

رغم أن حكومة بينت - لبيد هي حكومة ترقيع مليئة بنقاط الضعف ومواقف متصادمة، إلا أنني سررت عندما تشكلت. لقد اعتقدت أنه يجدر أن ندفع هذا الثمن من اجل وضع نهاية لأضرار حكم نتنياهو ومن اجل ألا يعمل من قدمت ضده لائحة اتهام حول مخالفات شديدة كرئيس حكومة. لن أوهم نفسي بخصوص الثمن: تعميق دراسات الاسلام بروحية "الاخوان المسلمين" في الكثير من المدارس في البلدات العربية في إسرائيل وتعيين قضاة محافظين في المحكمة العليا، الذين يميزون بين الارهابيين حسب هويتهم القومية (لهذا فان جريمة تعتبر منفذها الفلسطيني ارهابي لا تمنح هذه الصفة لليهودي الذي ينفذ جريمة مشابهة)، رفض تعديل قانون القومية الذي يعمق الشرخ بين مواطني الدولة. الامتناع عن ادانة العنف لمجموعات مستوطنين خارجة على القانون ضد فلسطينيين، وحتى ضد جنود الجيش، (منظمة لاهفاه مثلا يجب اعتبارها منظمة ارهابية). أي أن تأييدي أنا وتأييد الكثيرين الآخرين للحكومة الحالية ليس بسبب تحمسنا من تشكيلتها الغريبة، بل هو نتيجة موازنة الربح والخسارة، التي تتناول تجربتنا البائسة مع حكومة نتنياهو.

هل العمليات الاخيرة تؤثر على هذه الموازنة؟ الجواب هو نعم. تحذيري هذا لا يستهدف، لا سمح الله، تعبيد طريق نتنياهو من المحكمة ليعود مرة اخرى الى مكتب رئيس الحكومة، بل من اجل أن تستيقظ حكومة بينت - لبيد وتغير نهجها في المجال السياسي.

منذ العام 1967 لم نعرف وضع هذياني بهذا القدر الذي فيه رئيس الحكومة الإسرائيلي يعلن بشكل علني عن رفض مطلق لإجراء مفاوضات سياسية دون صلة بمواقف الفلسطينيين، ورئيس الحكومة البديل يدعمه. حتى أن حكومة بينت - لبيد توضح بأن صيغة الدولتين غير مقبولة عليها، رغم أنها أقرت على يد حكومات سابقة من اليمين واليسار. ينتج عن ذلك أن ادعاءنا الاخلاقي بشأن يدنا الممدودة دائما للسلام، لم يعد حقيقة.

حكومة ترفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني ولا ترسم افق سياسي يشكل بديل لنهج العنف، تلقي من يدها السلاح الاكثر فعالية ضد الارهاب. وغياب سياسة تسعى الى اتفاق تدل على انغلاق تجاه ألم المواطن الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي يشاهد زملاءه على مقاعد الدراسة في الجامعات أو اعضاء الطاقم الذي أنقذ معهم الحياة في المستشفيات في إسرائيل، يذهبون الى خدمة الاحتياط من اجل تأمين استمرار الاحتلال لأبناء شعبه. بأيدينا نحن نزيد التغذية المتبادلة بين عنف الفلسطينيين في المناطق وبين عنف مجموعات صغيرة في اوساط الفلسطينيين من مواطني الدولة. بأيدينا نحن نساعد في تحويل نهج الاسلام الراديكالي الى نهج يختاره الشباب الفلسطينيين اليائسين. ومن المهم التأكيد: أنا لم آت من اجل تبرير الارهاب الفلسطيني الاجرامي. ولكن شعارات ديماغوجية لن تهزم الارهاب.

القلق على مستقبل إسرائيل يقتضي النظر الى الواقع كما هو، وتقديم حلول حقيقية. محظور ايضا الغرق في الاوهام بخصوص الجبهة الاقليمية التي كما يبدو تقف امام التهديد الايراني. بدون تسوية مع الفلسطينيين سيستمر العداء لنا في الشارع العربي، في عمان وفي القاهرة وفي الرياض. ورغم الاحتفالات المغطاة اعلاميا والمصافحة في "مؤتمر سديه بوكر" إلا أنها ستؤدي الى ذوبان عمليات الاستعداد الاقليمية في وقت الاختبار.

حكومة يمكنها أن تهزم الارهاب وتوفر الامن هي الحكومة القادرة على اجراء حساب حقيقي للنفس وقادرة على اتخاذ قرارات تاريخية. مثل حكومة مناحيم بيغن الذي قاد التوصل الى اتفاق سلام مع مصر، ومثل حكومة اسحق رابين الذي قرر اجراء مفاوضات مع م. ت. ف، ومثل حكومة اهود باراك الذي سحب الجيش الإسرائيلي من لبنان، ومثل حكومة اريئيل شارون الذي قام بإخلاء المستوطنات من غزة. جميع رؤساء هذه الحكومات ردوا بصورة شجاعة على الواقع المتغير، وكانوا مستعدين لتغيير المواقف التي أعلنوا عنها في السابق.

إسرائيل بحاجة الى حكومة تفهم أن تأمين امنها والطابع اليهودي الديمقراطي للدولة، يقتضي مساواة مدنية كاملة لمواطنيها العرب، والسعي الى تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني. إسرائيل بحاجة الى حكومة تفهم أن تخليد النزاع يعني تخليد الارهاب.

* * *

"هارتس": فلسطينيون لإسرائيل: لماذا تشوشون صورة "شهر الرحمة" بتعمدكم التصادم فيه؟

بقلم جاكي خوري

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

الأحداث العنيفة التي جرت داخل المدن المختلطة في السنة الماضية والعمليات التي جرت هذه السنة، جميعها قريبة من شهر رمضان، حولت في أوساط كثيرين من الجمهور الإسرائيلي هذا الشهر المقدس للمسلمين، الذي بدأ أمس، إلى اسم مرادف للعنف. كثيرون في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر أيضاً يحتجون ضد ما يعتبرونه محاولة إسرائيلية لتشويش صورة رمضان وإلصاق صفة العنف والتصعيد به.

يعدّ رمضان، حسب الشريعة الإسلامية، شهر الصلاة والتطهر الذي يصوم فيه المسلمون من الفجر حتى غروب الشمس. مساء الجمعة، أعلن مفتي القدس الشيخ محمد حسين عن بداية شهر رمضان السبت، وهذا القرار يسري أيضاً على الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وفي أوساط مواطني إسرائيل العرب. معظم الدول العربية الإسلامية أعلنت هي أيضاً عن بداية شهر رمضان يوم السبت حسب رؤية الهلال، في حين أن دولاً أخرى مثل الأردن، ستبدأ هذا الشهر المقدس بعد يوم من ذلك.

في السنة الماضية، اعتبر شهر رمضان في الوعي الإسرائيلي شهراً للتصادم العنيف بين العرب واليهود، خصوصاً في منطقة القدس والمدن المختلطة، بسبب أحداث عملية "حارس الأسوار" التي جرت في قطاع غزة.

رؤية كهذه لشهر رمضان كشهر عنيف ومتطرف من ناحية أمنية لاقت هذه السنة تعزيزاً على شكل ثلاث عمليات قاسية في بئر السبع والخضيرة و"بني براك"، التي قتل فيها 11 إسرائيلياً. ولكن يجب أن نضيف موجة الاعتقالات الواسعة التي جاءت في أعقابها والأحداث في منطقة جنين التي قتل فيها خمسة فلسطينيين.

عقب هذه الأحداث، أعلنت إسرائيل عن إضافة كبيرة للقوات في خط التماس مع القدس، مع التأكيد على البلدة القديمة. إضافة إلى المدن المختلطة التي ارتفعت فيها نسبة القلق عقب تقارير عن تشكيل فصائل طوارئ ومجموعات مسلحة في أوساط اليهود خوفاً من التصادم مع العرب.

الدكتور محمود الهباش، مستشار رئيس السلطة الفلسطينية للشؤون الدينية، قال للصحيفة إن "رمضان شهر الصلاة والرحمة. ولكن سلوك إسرائيل ككيان احتلال في القدس والضفة يتسبب بالتصعيد". حسب قوله، "وجود شباب على الدرج في باب العامود أو في البلدة القديمة وداخل المسجد الأقصى، أمر لا يشكل تهديداً أو غزواً. بالعكس، هؤلاء شباب يريدون التواجد في فضائهم الطبيعي".

حسب أقوال الهباش، فإن "زيادة تواجد كثيف للشرطة والجيش وإدخال القوات التي وظيفتها الأساسية القمع وليس الحفاظ على النظام العام، هي التي تسبب التوتر؛ وعندما يسمحون لبن غفير بالدخول إلى المسجد الأقصى عشية شهر رمضان ويعلنون مسبقاً بأنهم سيسمحون بدخول مستوطنين متطرفين إلى باحات المسجد، فهذا هو الذي يسبب التوتر".

حسب الهباش، تعمل القيادة الفلسطينية بمعية الملك عبد الله الكثير لمنع التصعيد. "قبل أن يقولوا رمضان، يجب عليهم أن يفحصوا سلوك حكومة إسرائيل. يجب ألا ننسى بأن جميع ما حدث في السنة الماضية بدأ بسبب سلوك

إسرائيل في الشيخ جراح". هذا الموقف يجد تأييداً داخل إسرائيل. الدكتور رائد بدير، رئيس مؤسسة "الفتوى وتعليم الإسلام" المتماهية مع "راعم"، قال إن "محاولة إسرائيل، سواء على المستوى السياسي أو الإعلامي، لإملاء رواية مختلفة لشهر رمضان، هي محاولة مرفوضة يرفضها جميع المسلمين بشدة. ما حدث في السنة الماضية لا يمكن أن يدلل على الجميع. نأتي إلى المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس لهدف واحد، وهو الصلاة في هذا الشهر المقدس وليس للتصادم مع أحد. لا يمكن لإسرائيل أن تقيد الحركة وتسمح لجهات متطرفة غير إسلامية بالدخول إلى المسجد والتجول هناك برسالة تحريض وتحد، وبعد ذلك تسأل لماذا يوجد توتر وتصعيد".

بالنسبة لكثيرين، فإن جبهة التصعيد هي أقل إثارة للقلق من ارتفاع الأسعار. قال مصدر سياسي في حماس بغزة للصحيفة بأن حرب أوكرانيا تسبب موجة واسعة من ارتفاع الأسعار، وارتفعت أسعار السلع الأساسية بعشرات النسب المئوية. هذا الوضع رفع نسبة القلق والإحباط في القطاع، لكن خلافاً للسنة الماضية، لا يوجد شعور بالتدهور إلى مواجهة مباشرة كما السنة الماضية. مع ذلك، أكد هذا المصدر أن الاشتعال في القدس، لا سيما في المسجد الأقصى، قد يؤدي إلى التصعيد أيضاً في الضفة الغربية.

"عندما يجب عليّ شراء كيلو الدجاج بعشرين شيكلاً بدلاً من 11، وأضطر إلى دفع عشرات الشواكل الأخرى على سلة الخضار، فهذا يقلقني أكثر"، قال أحد سكان بيت لحم، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه. "القول إنني في توتر بسبب رمضان هذا مبالغ فيه قليلاً. في إسرائيل نسوا بأننا تحت الاحتلال منذ 1967 وأن شهر رمضان يأتي كل سنة".

في أوساط الفلسطينيين، مثلما في أوساط المجتمع العربي داخل إسرائيل، ثمة خشية من أن يصبح شهر رمضان ذريعة للتصعيد من جانب إسرائيل. "علينا أن نكون يقظين أيضاً في هذا السياق، وألا نسمح لهذه الحكومة وللجهات اليمينية المتطرفة أن تملي علينا المناخ في هذا الشهر"، قال رئيس لجنة المتابعة العربية، محمد بركة، وتابع: "موقفنا ضد العنف أوضحناه في السابق، لكن من يمسك بهذا الفتيل هو إسرائيل وليس الفلسطينيين".

* * *

"جيروساليم بوست": كيف تحولت العلاقات بين الهند و"إسرائيل" من كتف بارد إلى عناق دافئ

بقلم مارك ريجيف

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

مع موجة الهجمات النضالية في الداخل المحتل، كان لا بد من تأجيل الزيارة الرسمية لرئيس وزراء العدو نفتالي بينيت إلى الهند، والتي كان المخطط لها الأسبوع المقبل.

عندما يسمح الوضع، يتحتم إعادة جدولة رحلة رئيس الوزراء، حيث أصبحت الهند شريكاً رئيسياً لـ "إسرائيل" وصنف بينيت العلاقة على أنها تحالف استراتيجي.

هناك العديد من الأسباب التي تجعل "إسرائيل" والهند صديقين طبيعيين، فطوال تاريخ الهند الطويل كان هذا النوع من التمييز اللا سامي المنتشر في كل مكان في أوروبا والشرق الأوسط شبه معدوم في شبه القارة الهندية، علاوة على ذلك يتشارك كل من اليهود والهنود في تراث يعود إلى العصور القديمة الذي قدم مساهمات لا جدال فيها للحضارة الإنسانية.

في العصر الحديث، حصل "الإسرائيليون" والهنود على حد سواء على الاستقلال في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة وبعد صراعات صعبة ضد الحكم الاستعماري البريطاني، ولد كلا "البلدين" وسط إراقة دماء كبيرة، وتعرضوا لتقسيمات مؤلمة وعمليات نقل مروعة للسكان، وفي كلتا الحالتين قاد الاستقلال القوميون البراغماتيون، الذين اعتنقوا العلمانية والديمقراطية الاجتماعية – ماباي في "إسرائيل" والكونغرس في الهند.

ومع ذلك، على الرغم من هذه الأرضية المشتركة، لم تكن "علاقات إسرائيل" مع الهند على مدى عقود جيدة على الإطلاق، كان أول رئيس وزراء للهند "جواهر لال نهرو"، اتهم "نظيره الإسرائيلي" ديفيد بن غوريون الرئيس الهندي بمقاطعة "إسرائيل."

لم يكن بن غوريون مخطئاً، بالكاد بعد ثلاثة أشهر من حصولها على استقلالها، عارضت الهند اقتراح التقسيم الذي قدمته الأمم المتحدة عام 1947 والذي دعا إلى إقامة دولة يهودية، في عام 1949 صوتت الهند ضد عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة، على الرغم من اعترافها بـ "إسرائيل" في عام 1950، على حد تعبير نهرو، "لأن -إسرائيل- هي حقيقة"، كانت الهند مصممة على الحفاظ على العلاقات فقط عند أدنى مستوى، والسماح لـ "إسرائيل" بفتح قنصلية في (مومباي)، بينما ترفض بشدة فتح سفارة في نيودلهي.

لم يكن الأمر أن "نهرو" كان بطبيعته معادياً لليهود أو معادياً للصهيونية، فبعيداً عن ذلك كان الديمقراطيون الاجتماعيون الذين تلقوا تعليمهم في الغرب من أبناء جيله يميلون إلى التقارب الأيديولوجي مع الشعب اليهودي والدولة اليهودية حديثة الولادة، حتى معارضة نهرو لاقتراح التقسيم الذي قدمته الأمم المتحدة في عام 1947 ربما كان له علاقة بتجربة الهند الصادمة مع التقسيم أكثر من ارتباطه بأي كراهية فطرية للسيادة اليهودية.

في النهاية، نشأ الكتف البارد من السياسة الواقعية الهندية، على حد تعبير نهرو، الرغبة في "عدم الإساءة إلى مشاعر أصدقائنا في البلدان العربية." كان التحدي المركزي للأمن القومي للهند هو علاقاتها المتوترة مع باكستان، بالإضافة إلى العنف الهائل الذي أحاط بإنشاء الهند وباكستان في عام 1947، خاض البلدان سلسلة من الحروب، وبين تلك الصراعات كان هناك العديد من المناوشات الحدودية والمواجهة العسكرية.

كان نهرو مصمماً على عدم رؤية الدول الإسلامية تصطف تلقائياً ضد الهند لدعم إخوانها في الدين في إسلام أباد، وقد وفرت سياسته في عدم الانحياز حلاً شبه مثالي.

لم يقتصر الأمر على تعزيز دول عدم الانحياز مكانة الهند العالمية من خلال جعل نيودلهي المتحدث الرسمي باسم "دول عدم الانحياز" حيث أن الهند سعت إلى مسار مستقل بين الكتل الغربية والسوفيتية، ولكن عدم الانحياز ساعد أيضاً في تحييد المؤيدين – بعيداً عن التضامن الإسلامي الباكستاني، والذي يمكن أن يضر بشدة بالمصالح الهندية.

في عام 1955، كان نهرو لاعباً رئيسياً في أول مؤتمر "أفرو آسيوي" واسع النطاق في "باندونغ" والذي جمع بين تسعة وعشرين زعيماً من البلدان المستقلة حديثاً، وفي عام 1961 لعب نهرو دوراً مركزياً في بلغراد عند التأسيس الرسمي لحركة عدم الانحياز.

إلى جانب "جوزيب بروز تيتو" من يوغوسلافيا، كان الشريك الأساسي لنهرو في عدم الانحياز هو الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي يبدو أن القومية العربية العلمانية الثورية المناهضة للاستعمار تقترن جيداً برؤية نهرو للعالم (على الرغم من أن نهرو كان ديمقراطياً وأن ناصر لم يكن كذلك).

من منظور عملي، خدم محور نهرو-عبد الناصر بشكل جيد، حيث نجح نهرو في تخفيف الدعم لباكستان في العالم العربي، والذي كان يمكن أن يكون حصناً طبيعياً لمواقف إسلام أباد، من جانبه حصل ناصر على منصة دولية تبادلية للترويج لأجندته القومية العربية.

من المثير للاهتمام في ذلك الوقت، وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يُنظر إليه بشكل سلبي للغاية في "إسرائيل"، إلا أن نهرو ظل يحظى بإعجاب كبير، فكان يُنظر إلى الأول على نطاق واسع على أنه دكتاتور فاشي معاد للسامية، بينما احتفظ رئيس الوزراء الهندي بهالة رجل دولة دولي مبدئي وتقدمي.

أعرب العمال القدامى وزعيم الكيبوتس "إيغال ألون"، الذي التقى مع نهرو في نيودلهي عام 1959، عن وجهة النظر الإيجابية للعديد من "الإسرائيليين" عندما كتب أن الهند في ولاية نهرو يمكن أن تكون قوة للاعتدال البناء في الشرق الأوسط، حتى أنه توقع أن الهند يمكن أن تساعد في التوسط، والسلام بين "إسرائيل" وجيرانها العرب.

لم يحدث ذلك بهذه الطريقة، لكن "السلام العربي الإسرائيلي" أثر بشكل مباشر على "العلاقات الهندية الإسرائيلية"، في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991، تحركت نيودلهي أخيراً لرفع مستوى العلاقات، متبعةً على الفور نموذج بكين في الاتفاق مع "إسرائيل" على فتح سفارات تبادل لتبادل السفراء.

بعد ست سنوات، أصبح "الرئيس الإسرائيلي" عيزر وايزمان أول "رئيس إسرائيلي" يزور الهند، وفي عام 2003، كان رئيس الوزراء أريل شارون أول "رئيس وزراء إسرائيلي" يقوم بذلك، بينما استغرقت الهند وقتاً أطول للرد، أصبح الرئيس الهندي "براناب موخيرجي" أول رئيس دولة هندي يزور "إسرائيل" في عام 2015، وتم الترحيب برئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" في القدس بعد ذلك بعامين، تم تحديد مسار علاقة أفضل.

إذا كان "السائحون الإسرائيليون" الشباب فقط هم الذين احتشدوا في السابق إلى شبه القارة الهندية في رحلاتهم الإجبارية بعد خروج "الجيش الإسرائيلي" إلى الخارج، فقد بدأ المزيد من "رواد الأعمال التكنولوجيين الإسرائيليين" بالتدفق إلى الهند بحثاً عن شراكات تجارية.

ما لا يمكن إنكاره، في ظل الصداقة الخاصة للغاية بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومودي، انتشرت العلاقة بشكل كبير، حيث وجد الزعيمان الوطنيان من يمين الوسط روحاً طيبة وشريكاً مهماً في بعضهما البعض.

قال نتنياهو ذات مرة مازحاً مع مودي أنه في حين أن الهند هي أكبر ديمقراطية في العالم، فإن "إسرائيل" هي أكبر ديمقراطية في الشرق الأوسط، ومن خلال رعايتهم المشتركة، توسع التعاون في جميع المجالات: الدفاع والاستخبارات و"مكافحة الإرهاب" والإنترنت والابتكار والاستثمار والتجارة والزراعة وإدارة المياه والطاقة الخضراء والفضاء وأكثر من ذلك بكثير، حتى أن هناك أمثلة نادرة على عدم تصويت الهند ضد "إسرائيل" في الأمم المتحدة.

إن "العلاقات الهندية الإسرائيلية" القوية اليوم هي مظهر آخر من مظاهر التحول الأكبر في مكانة "إسرائيل الدولية" على عكس بن غوريون، فإن التحدي الذي يواجهه بينيت ليس مقاطعة هندية، بل البناء على عمل نتنياهو ورفع مستوى العلاقة إلى أبعد من ذلك، عندما تنتهي تل أبيب ونيودلهي من المواعيد الجديدة لزيارة بينيت، ستكون هناك فرصة للقيام بذلك بالضبط.

* * *

"هارتس" : مسمار أخير في نعش الفلسطينيين.. إسرائيل: سنقيم حينا الأكبر على باب القدس

بقلم مايا هوريدنتشانو ونير حسون

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

مرت الأيام التي استهل فيها نقاش حول البناء المتواصل في شرقي القدس نشرات الأخبار وهز منظومة العلاقات بين إسرائيل والإدارة الأمريكية. وثمة تغير متواصل في القدس على أرض الواقع، وثمة أحياء يهودية تُبنى أو يُخطط لبنائها خلف الخط الأخضر في جبل أبو غنيم و"جفعات همتوس" و"عطروت" و"رمات شلومو" وغيرها. إلى جانب ذلك، تواصل جمعيات المستوطنين جهودها لتهويد سلوان والشيخ جراح وجبل المكبر ورأس العامود. وفي هذه الأحياء وأحياء عربية أخرى، يواصل السكان العرب مواجهة سياسة تخطيط غير محتملة.

وهذه السيناريوهات تشكل عاصمة إسرائيل بدرجة كبيرة مثلما تشكل إسرائيل كلها، بدرجة لا تقل عن قمة فاخرة عقدت في النقب في الأسبوع الماضي بمشاركة شخصيات رفيعة من دول عربية، وهذا اليوم مثلما في كل يوم في السنوات العشر الأخيرة، استيقظ المقدسيون على واقع يحوم فيه خطر الهدم أو الطرد فوق رؤوسهم، ويهدد حياتهم ويدفع المدينة إلى اليأس والعنف. إقامة الأحياء اليهودية وجهود تهويد الأحياء العربية تحول أي مستقبل تسوية سياسية إلى أمر غير ممكن.

للوهلة الأولى، يبدو أن مشروع البناء في "عطروت" لا يهدد أحداً. المشروع الذي يشمل 9 آلاف وحدة سكنية والذي سيقام، سيحتل مكان المطار المهمل في شمال القدس. لن يتم إخلاء أي مواطن مقدسي من بيته، وهذه حتى ليست أرضاً خاصة فلسطينية مثل معظم المناطق في شرقي المدينة. ولكن الحديث يدور عن الحي اليهودي الأكبر الذي سيبنى وراء الخط الأخضر في القدس منذ التسعينيات. إضافة إلى ذلك، يتم التخطيط لإقامة الحي المخصص للجمهور الأصولي في قلب الفضاء الفلسطيني لشمال المدينة؛ أي بين بلدات كفر عقب وقلنديا وبيت حنينا. وإقامة هذا الحي ستحرم

الفلسطينيين من الحلم بإعادة تشغيل المطار مجدداً تحت علم فلسطين، وستحول مهمة تقسيم القدس إلى أمر غير ممكن.

يبدو أن ضغط الإدارة الأمريكية على إسرائيل لعدم المصادقة على هذه الخطة، لم يكن عبثاً. هذه الخطة عالقة في هذه الأثناء مؤقتاً داخل اللجنة القطرية للتخطيط والبناء؛ ليس بسبب ضغط دولي، على الأقل بصورة رسمية، بل لأن اللجنة وافقت على موقف وزارة حماية البيئة ووزارة الصحة بوجود حاجة إلى تقرير "مسح الأثر البيئي" قبل إعطاء المصادقة.

كل من يعيش في حي بيت صفافا أو يزوره يدرك بأنه يعاني من نقص كبير في أراضي البناء والتوسع وتخفيف الاكتظاظ. والآن، ورغم ذلك، تدفع بلدية القدس قدماً مع القيّم العام في وزارة العدل لإقامة حي باسم "جفعات هشكيد" للسكان اليهود. يقع الحي خلف الخط الأخضر، ومخطط لإقامته في منطقة مفتوحة مساحتها 38 دونماً فوق "ناحل رفائيم" و"بارك همسيلا"، بين حي الظهرة في بيت صفافا وشارع دافيد بنفنستي. وحسب الخطة، ستبنى في المكان 473 وحدة سكنية، ومدرسة أساسية وكنيساً ورياض أطفال.

إذا كانت "جفعات هشكيد" تغلق بيت صفافا من الشمال، فإن الإمكانية الكامنة لتوسعها نحو الجنوب يتم إغلاقها على يد حي مستقبلي آخر وهو "جفعات همتوس". منذ سنوات كثيرة وإسرائيل تدفع بإقامة حي كبير على التلة، التي كان عليها كرفانات لمهاجرين جدد في التسعينيات. ولكن إذا كانت هذه بيوتاً مؤقتة، فإسرائيل الآن معنية ببيوت دائمة، في الحقيقة جزء منها مخصص لسكان بيت صفافا، لكن أغلبية المساحة الساحقة مخصصة لسكان جدد يهود. في نظر المجتمع الدولي، فإن إقامة "جفعات همتوس" هي "سجاد أحمر"، وعمل سيصعب أي إمكانية لتقسيم القدس في المستقبل. ولكن يبدو أن هذا الأحمر بهت قليلاً في السنوات الأخيرة، وبعد سلسلة تجميدات وتعويقات بسبب ضغوط مصدرها وراء البحار، بدأت مؤخراً أعمال بنى تحتية وحفريات لإنقاذ الآثار في المكان، قبل بناء المرحلة الأولى للحي التي تشمل 1275 وحدة سكنية. إضافة إلى ذلك، جميع الوحدات التي تعرضها وزارة الإسكان مع تخفيض في القدس، هي في "جفعات همتوس". وإن إغلاق القرعة ونشر أسماء الفائزين سيحول البناء في المكان بعد فترة طويلة من التأخير إلى حقيقة واقعة.

أحياناً، يبدو أن نضال الشيخ جراح كان هنا دائماً. لكن هذا غير دقيق، وغير خاطئ كلياً، على الأقل إذا تتبعنا جذور نزاعات الأراضي هذه. في الجزء الغربي للحي، أم هارون، كان يعيش يهود حتى العام 1948. بعد الحرب، قام القيم العام عن أملاك العدو في الأردن بتأجير المبنى المتروك لفلسطينيين فقراء (لاجئين من المناطق التي احتلتها إسرائيل في الحرب)، الذين أصبحوا مستأجرين محميين. في العام 1967، بعد حرب الأيام الستة وتوحيد القدس، ورث القيم العام في إسرائيل هذه العقارات. رسمياً، لم يتغير شيء، وواصل القيم تأجيرها. ولكن مع مرور السنين، بدأت جمعيات يمينية في البحث عن ورثة العقارات، وساعدتهم قانونياً في استرجاعها. السكان من ناحيتهم قالوا بأنهم يعيشون في بيوت إيجار محمي، ولا يمكن إخلاؤهم، ولا يملكون مكاناً يذهبون إليه. ولكن المحكمة رفضت ادعاءاتهم في حالات كثيرة، وأصبح المستأجرون متعلقين برغبة أصحابها ورغبة القيم العام في مواصلة تأجير البيوت لهم.

حتى الآن، تم إخلاء عائلة واحدة من الحي، ودخل المستوطنون إلى بيت آخر بعد موت المستأجرين. ولكن سيف الإخلاء مسلط على نحو 15 عائلة أخرى، منها عائلة سالم التي تعيش في المكان منذ العام 1950. اشترى بيتها عضو في مجلس بلدية القدس، يونتان يوسيف، من القائمة اليمينية "القدس موحدة"، الذي طالب بالإخلاء، الأمر الذي رفع نسبة التوتر في المكان. في شباط، أمرت محكمة الصلح في القدس بتجميد إخلاء العائلة، وهذا الإخلاء لا يتوقع أن يحدث حتى انتهاء شهر رمضان على الأقل.

في شرق الشيخ جراح منطقة تسمى كرم الجاعوني، الذي فيه وضع مشابه ولا يقل تعقيداً عن ذلك. كانت هناك مناطق خالية اشترتها في نهاية القرن التاسع عشر اللجان اليهودية، الأشكنازية والسفاردية للقدس، في الخمسينيات، استوطنت فيها عائلات فلسطينية لاجئة. تلك بيوت شيدتها حكومة الأردن والأمم المتحدة، وحصل اللاجئون على حق السكن فيها مقابل مبلغ رمزي.

في التسعينيات، اشترت جمعية اليمين "نحلات شمعون" الأرض في المنطقة من اللجان اليهودية. أعيدت الأرض إلى اللجان استناداً إلى قانون ترتيبات الإدارة والقضاء الذي يمكن اليهود من استعادة ممتلكاتهم المتروكة من العام 1948 (القانون لا يمكن عائلات اللاجئين الفلسطينية من الحصول على ممتلكاتها قبل 1948 لأنها ممتلكات ضمتها الدولة استناداً لقانون آخر وهو قانون أملاك الغائبين). الآن يوجد نحو 30 عائلة تتكون من 200 شخص قد يتم إخلاؤها من بيوتها في السنوات القريبة القادمة.

يبدو أن المحكمة العليا أعطت مهلة لسكان كرم الجاعوني في هذه الأثناء. وقرر القضاة مؤخراً أن يواصل السكان العيش في عدد من البيوت المعدة للإخلاء إلى حين استكمال إجراءات تسوية الأرض في المكان واستيضاح الحقوق على الأرض. ولكن حين يتم اتخاذ قرار يتوقع أن يؤثر ذلك على عائلات أخرى في المنطقة.

ثلاث مناطق مختلفة لكنها متجاورة تشكل بؤرة الخلاف في قرية سلوان: الأولى هي وادي "يتسول"، هناك تعمل البلدية على هدم بيوت 100 عائلة. السبب هو أن المخطط الهيكلي الأخير للحي الذي تمت المصادقة عليه في 1977 يخصص المكان كمنطقة عامة مفتوحة، ومثلما في كثير من الأحياء العربية في القدس، ثمة فصل بين احتياجات السكان والتخطيط. بنت العائلات في معظمها بيوتها بدون ترخيص. في الـ 15 سنة الأخيرة، يحاول السكان الدفع بخطة تغير تخصيص الأرض في الحي، ولكن بدون نجاح حتى الآن. التطور الأخير في القضية حتى الآن كان في تشرين الثاني الماضي، في حينه رفضت المحكمة اللوائية في القدس التماساً قدمته 58 عائلة ضد هدم بيوتها. مع ذلك، تستمر المفاوضات حتى الآن بين السكان والبلدية في محاولة لإيجاد خطة يقبلها الطرفان.

وبيوت حي البستان تستهدفها البلدية أيضاً لإقامة متنزه أثري – سياحي باسم "حديقة الملك"، كجزء من الحديقة الوطنية "مدينة داود"، الذي تديره جمعية "إلعاد" اليمينية. تعيش الآن مئة عائلة في الحي الذي في معظمه مهدد بالهدم. هؤلاء السكان بدأوا يتصلون مع البلدية، وفي إطار ذلك قدموا خطة أعدها المهندس المعماري يوسف جبارين تتضمن هدم الحي وإعادة البناء على 60 في المئة من مساحته، والمساحة المتبقية تخصص للمتنزه. مؤخراً، رفضت البلدية خطة

السكان واقترحت نقل المستأجرين إلى عدد من المباني القليلة التي ستقام على مساحة أصغر بكثير من الحي الأصلي، 20 في المئة منه. وتستمر المفاوضات من أجل العثور على خطة إخلاء – بناء متفق عليها.

الحي الثالث المهدد بالخطر هو بطن الهوى في مركز القرية، وتعيش فيه عشرات العائلات. بني هذا الحي على أرض كانت بملكية وقف يهودي، أقيم في نهاية القرن التاسع عشر لإسكان عائلات مهاجرين يهود من اليمن. بسبب اشتداد الوضع الأمني في فترة الثورة العربية، أمرت حكومة الانتداب في 1938 المهاجرين بمغادرة الحي. هدمت البيوت، ومع مرور الوقت اشترى فلسطينيون الأرض وبنوا بيوتهم عليها، وبأثر رجعي قالوا إنهم لم يعرفوا أن الملكية لم تكن في أيدي البائع.

كل شيء بقي هادئاً إلى أن وافقت المحكمة المركزية في القدس عام 2001 على طلب أعضاء "عطيرت كوهنيم" بأن يصبحوا أمناء على الوقف. بعد سنة، حرر القيم العام الأرض ونقلها إلى الأمناء الجدد، وبهذا عرّض سبعين عائلة لخطر الإخلاء.

وصلت القصة إلى المحكمة، وفي السنة الماضية رفضت قاضية المحكمة العليا، دفنه براك ايرز، التماساً مبدئياً للفلسطينيين ضد الوقف. في المقابل، وافقت محكمة الصلح في القدس على التماس "عطيرت كوهنيم" ضد العائلات وأمرت بإخلائها. ولكن قرار المحكمة العليا بخصوص الشيخ جراح قد يؤثر أيضاً على السكان في هذه المنطقة.

قبل أسابيع، دخل أعضاء "عطيرت كوهنيم" إلى مبنى فندق البتراء قرب شارع يافا. وفي هذه المرحلة، احتلوا قسماً من الفندق كجزء من نضال قانوني لأعضاء الجمعية اليمينية لاحتلال كل الفندق. هذا إضافة إلى محاولة وضع اليد أيضاً على فندق "إمبريال" المجاور. دخول المستوطنين إلى المكان أصبح ممكناً بعد نضال قانوني متعرج استمر 18 سنة بين البطريركية اليونانية، التي كانت صاحبة الفنادق ومنذ العام 2005 وهي تتنكر لصفقة البيع، وبين شركات وهمية تسيطر عليها "عطيرت كوهنيم". يصعب المبالغة بدرجة أهمية الحدث في نظر رؤساء الكنائس في القدس. من ناحيتهم، يدور الحديث عن كارثة حقيقية ستؤدي إلى تغيير طابع الحي المسيحي في البلدة القديمة. التهديد كبير من ناحيتهم، إلى درجة أن جميع رؤساء الكنائس في المدينة توحدوا بصورة غير مميزة كلياً للقدس، للقيام بعدة مبادرات احتجاج ضد حكومة إسرائيل. "احتلال فندق البتراء من قبل الجمعية المتطرفة "عطيرت كوهنيم" يشكل تهديداً على استمرار وجود الحي المسيحي، والوجود الهادئ للمجموعات المختلفة في القدس"، كتب رؤساء الكنائس في بيان نشر أول أمس.

ليس الوقف ولا السكان اليهود الذين هربوا ولا حتى مخطط المتنزه الجديد هو ما يهدد سكان جبل المكبر. في هذه الحالة، عشرات البيوت يهددها خطر الهدم بسبب شارع. أي رغبة البلدية في توسيع أحد الشوارع القائمة، وهو الشارع الأمريكي الذي يربط جبل المكبر والشيخ سعد. مؤخراً، بدأ سكان الحي في التظاهر بشكل دائم أمام مبنى البلدية احتجاجاً على الخطة. وفي غضون ذلك، لم تتم المصادقة على هذه الخطة نهائياً بعد.

خلافاً لجيرانهم، حصل سكان العيسوية على أنباء سارة مع نجمة صغيرة. بلدية القدس دفعت قدماً وصادقت على خطة هيكلية جديدة للحي، الذي بنيت معظم البيوت فيه بدون تراخيص. الخطة قد تسمح لعدد كبير من السكان بالحصول على ترخيص بأثر رجعي لبيوتهم. ولكن رغم المصادقة إلا أن كثيراً من السكان يشعرون بأن احتمالية الحصول على رخص

البناء المأمولة ما زالت ضعيفة. وماذا بشأن توسيع الحي المكتظ؟ إذ لا توجد خطة كهذه. الخطة الموجودة الآن هي الإعلان عن حديقة وطنية قريبة، لكنها خطة ما زالت عالقة حتى الآن.

رسمياً، تقع قرية الولجة الفلسطينية خارج حدود بلدية القدس، ولكن جزءاً منها مساحته 80 دونماً الذي يعيش فيه نحو ألف شخص، تم ضمه للعاصمة، وهؤلاء معرضون لعدد كبير من تهديدات مقدسية، بالأساس خطر الهدم لعدد من البيوت. في السنوات الأخيرة، هدمت الدولة 30 بيتاً في القرية، و50 بيتاً فيها أوامر هدم معلقة. مؤخراً، قدم السكان التماساً حول الأمر، وطالبوا بأن تقوم اللجنة اللوائية للتخطيط وبلدية القدس بمناقشة المخطط الهيكلي الذي أعدوه للقرية. في الجلسة التي عقدت في الأسابيع الماضية في المحكمة العليا، وافقت الدولة على تجميد الهدم لنصف سنة من أجل إعطاء فرصة للدفع بالمخطط الهيكلي.

الولجة حالة متطرفة للاضطهاد التخطيطي في القدس. ورغم أن نصف القرية تم ضمه للقدس في 1967 إلا أن الدولة لم تكلف نفسها يوماً ما عناء وضع خطة هيكلية للحي، لذلك لا توجد إمكانية للبناء فيه بصورة قانونية. ولا توجد في محيطه مثل هذه المشكلة. أقيم على التلال المجاورة على مر السنين حيا "غيلو" و"هار غيلو" وأحياء أخرى. وعندما بنيت هذه المستوطنات، تم تقييد سكان الولجة. أحيطت القرية بجدار الفصل، ثم أعلن بخصوص أراضيها الزراعية وسلاسلها الحجرية الفاخرة أنها حديقة وطنية ومشهد ثقافي من الجدير حمايته.

من بلدية القدس جاءنا الرد التالي: "في السنوات الأخيرة، نقود عملية تاريخية للدفع قدماً ببناء قانوني ومنظم في شرقي القدس، وذلك بعد أكثر من خمسين سنة من الإهمال وعدم المعالجة. رئيس البلدية يقود مشاريع للتجديد البلدي والبناء – الإخلاء، بتعاون وحوار مع السكان والقادة. ومؤخراً، اتفق مع سكان حي بشير الواقع على مدخل جبل المكبر، على خطوة مشتركة للتجديد البلدي."

"في السنة الأخيرة، تم الدفع قدماً بخطط هيكلية مفصلة، غير مسبوقة في حجمها، لأحياء العيسوية ورأس العامود. وفي السنوات القريبة القادمة، سيتم الدفع بخطط مشابهة في أحياء أخرى. أما بخصوص رخص البناء فتم إعطاء 424 رخصة بناء لمشاريع في أحياء في شرقي القدس في الثلاث سنوات الأخيرة. هذا مقابل 212 رخصة بناء أعطيت في 2017، و186 رخصة في 2018. بفضل المصادقة على الخطة الرئيسية وخطط هيكلية جديدة في الأحياء العربية، يتوقع أن يرتفع عدد الرخص في السنوات القريبة القادمة بصورة دراماتيكية.

* * *

"هآرتس" : أمام قتلى بوتشا: العالم يتفرج.. وإسرائيل لبوتين: أوافقك شرط حريتي في سوريا

بقلم: انشل بابر

ترجمة القدس العربي

الصور الفظيعة التي خرجت من الأحياء غربي كييف في نهاية الأسابيع، والتي تظهر فيها جثث لمدنيين أوكرانيين، بعضهم أيديهم مكبلة للخلف وهم يستلقون على جانب الشارع أو في قبور حفرت بسرعة، هي صور تحكي قصة لا يمكننا الهرب منها. الجنود الروس الذين سيطروا على هذه المناطق مؤخراً قبل صدهم من هناك بهجوم أوكراني مضاد، حيث سياراتهم المدرعة محملة بممتلكات مسروقة نقلوها شمالاً إلى حدود بيلاروسيا، قتلوا العشرات وربما المئات من المواطنين.

حتى الآن كانت هناك تقارير كثيرة عن أعمال قتل واغتصاب وسلب في مناطق السيطرة الروسية، وبالطبع ادعاءات حكومة أوكرانيا عن ارتكاب فظائع. مشاهد شوارع بوتشا وايربين لا تترك مجالاً للشك بحدوث جرائم حرب بصورة منهجية.

في بعض الحالات، يبدو أن محاولة سريعة وجزئية جرت للتغطية على الجرائم بواسطة إحراق أو إخفاء الجثث، ولكن لم يكن لدى الروس وقت كاف لطمس المشهد. لو كان لهم المزيد من الوقت قبل الانسحاب المذعور، ولو لم يكن لدى المواطنين والجنود كاميرات وتغطية واسعة من وسائل الإعلام الأجنبية من أوكرانيا، لتمكنوا من إخفاء معظم الأدلة.

في أجزاء أخرى في أوكرانيا، بالأساس في الشرق، التي فيها للروس سيطرة أكبر ولا يوجد مراسلون، نجحوا أكثر في عملية الإخفاء. شبكات الإعلام الأوكرانية تم قطعها، والمواطنون اضطروا إلى استخدام بطاقات الشبكة الروسية التي لا تسمح بإرسال صور وأفلام. رؤساء مدن ونشطاء مدنيون وصحافيون محليون تم اختطافهم أو قتلهم. مع ذلك، يبدو أن الوضع هناك أصعب مما كان متوقعاً من خلال رؤية الجثث في مناطق محيطة بكييف.

هذا التوثيق لا يجب أن يفاجئ أحداً؛ فهو يتناسب مع التقارير الواردة من مناطق قتال أخرى عمل فيها الجيش الروسي في العقود الأخيرة، منها الحروب الأهلية في الشيشان، والحرب في جورجيا، والحرب في سوريا، فهناك عملت روسيا من الجو، وتركت الأرض لقوات نظام الرئيس الأسد أو "حزب الله" ومليشيات شيعية أخرى ممولة من إيران. ووصلت تقارير مشابهة أيضاً من دول مثل ليبيا ومالي، لم تكن فيها روسيا مشاركة رسمياً. ولكن "مجموعة فاغنر"، تعمل بالنيابة هناك، وهي مجموعة مرتزقة تشكل قوة مهمة غير رسمية للكرملين.

هناك فقط فروق ضئيلة؛ فهذه المرة الأولى التي احتلت فيها منطقة على يد قوات فلاديمير بوتين ويتم تحريرها بعد فترة قصيرة، في الوقت الذي تقوم فيه الدلائل المادية على الأرض. هذه أيضاً المرة الأولى التي ينصب فيها الاهتمام العالمي كله على ساحة الجريمة. من غير الموثوق أنها أوراق ستغير شيئاً.

وإن حدث دون تغطية إعلامية، فقد كان واضحاً أن هناك جرائم حرب ترتكبها القوات الروسية في ساحات الحرب المتقدمة، من غروزني حتى حلب. من كان مهتماً عرف ذلك بوضوح. ولكن أمريكا وحلفاءها الغربيين اختاروا عدم التدخل في سوريا، حتى قبل الانتشار الروسي هناك في 2015 عندما تنكر الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتعهد "الخط الأحمر" الذي أعطاه ليرد عسكرياً على استخدام مواد كيميائية ضد المواطنين. عندما أرسل بوتين قاذفات "سوخوي" إلى مناطق الأحياء السكنية ومناطق فيها مستشفيات ومخابز، كان يعرف أنه يستطيع العمل بدون إزعاج.

نائب الرئيس أوباما في حينه، والذي يجلس الآن في البيت الأبيض، جو بايدن، له خط أحمر خاص به في أوكرانيا، فهو غير مستعد للعمل هناك بشكل مباشر، حتى عدم الاستجابة لطلب أوكرانيا فرض منطقة حظر طيران في غرب الدولة للدفاع عن حياة المدنيين. الدلائل الواضحة على جرائم حرب لن تغير ذلك. يعرف بايدن الآن الوقائع من تقارير مخابراته اليومية، وكل ما تفعله الصور أنها تؤكد ذلك.

الاعتبارات والمخاوف من تحدي بوتين ما زالت على حالها الآن. الأمر صحيح أيضاً بالنسبة لزعماء الغرب الآخرين، وبالنسبة لإسرائيل أيضاً، التي تتمسك بموقفها "الحيادي"، إضافة إلى تصريحات الدعم الضبابية والإدانة الخفيفة بين حين وآخر. في حالة إسرائيل، يدور الحديث عن بث مكرر للفظائع في سوريا. في الحقيقة، كانت هناك أصوات داخل المؤسسة الأمنية وحتى داخل الكابينت لضرب قواعد سلاح الجو السوري لمنع ذبح المدنيين السوريين. ولكن رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، تجنب العمل ضد نظام الأسد. عندما أرسلت روسيا قواتها إلى سوريا، سارع إلى الالتقاء مع بوتين وتوصل معه إلى اتفاق. فإسرائيل لن تفعل شيئاً يمس النظام مقابل موافقة روسيا على حرية عمل إسرائيل ضد الأهداف الإيرانية. "حكومة التغيير" برئاسة نفتالي بينيت ويئير لبيد لم تغير هذه السياسة، وجرائم الحرب الروسية لن تغيرها أيضاً.

هذه الاكتشافات لن تغير شيئاً باستثناء تقليل الاحتمالية المتدنية أصلاً للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا. إذا كان هناك شك لدى أحد، فإن رؤية الأعمال الفظيعة التي تنفذ في مناطق الاحتلال الروسية، تثبت أن لبوتين هدفاً حصرياً، وهو تدمير أوكرانيا المستقلة، ولا يهمه عدد الأوكرانيين (والجنود الروس) الذين سيموتون في الطريق. والحكومة الأوكرانية لا يمكنها الآن الوقوف أمام مواطنيها إذا وافقت على وقف إطلاق نار يبقي أجزاء من الدولة في يد روسيا. ليس باستطاعة العالم اليوم التهرب من الحقيقة، لكن هذا لا يتوقع أن يغير شيئاً.

* * *

"إسرائيل اليوم " التنسيق الأمني: التعاون ليس "مصدرًا خارجيًا"

بقلم :يوسي بيلين

ترجمة: أطلس للدراسات

في مقالها "الفشل السياسي قبل الأمني" في هذه الصفحة أمس، تقترح ليمور سمميان درش حلولا واضحة وبسيطة لإنهاء الإرهاب الفلسطيني (بالمناسبة استخدام تعبير "إرهاب فلسطيني" الذي "اختفى" على حد قول الكاتبة، هو شرعي - تماما مثل استخدام تعبير "إرهاب المستوطنين"، وليس فيهما ما يلمح بان كل الفلسطينيين او كل المستوطنين هم ارهابيون لا سمح الله).

تدعو الكاتبة الحكومة للتراجع عن وعودها للرئيس الفلسطيني، للملك الأردني ولوزير الخارجية الأمريكي (على ما يبدو في كل ما يتعلق بالتسهيلات للفلسطينيين في مجال تصاريح العمل في إسرائيل). وهي تذوب حنينا على أيام نتنياهو "الهادئة"،

التي في اثنائها قتل 134 إسرائيليا في اعمال الإرهاب. بكلمات أخرى: بلا فلسطينيين، بلا أردنيين، بلا أمريكيين - بلا إرهاب. وهي تنتقد وزير الخارجية بلينكن على أنه في اليوم الذي خرج فيه الى قمة النقب أعلن عن تأييده لحل الدولتين، وتدعي بان تلك القمة الهامة التي استضافت وزراء خارجية عرب قلبت رأسا على عقب "صيغة" اتفاقات إبراهيم واعادت موضوع النزاع الفلسطيني الى مركز الخطاب.

يجدر بالذكر ان الحجر الأساس لاتفاقات إبراهيم كان خطة سلام إسرائيلية فلسطينية، اعدت، وان كان دون الطرف الفلسطيني - ولكن حتى هي تضمنت دولة فلسطينية على ارض تساوي 84 في المئة من مساحة الضفة الغربية. والتفكير بانه يمكن تجاوز الحاجة للاهتمام بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والاكتفاء باتفاقات سلام مع الدول العربية هو في أفضل الأحوال منقطع عن الواقع حتى لو كانت بضع دول عربية قد ازالت، لفرحتنا جميعا، اشتراط التطبيع بينها وبين إسرائيل باتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني.

في نظر سممیان درش، فان النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يختلف عن النزاعات مع الدول العربية المختلفة، وكل ما تطلبه هو ان يفهم العالم بانه لا يوجد لنا شريك وان يتركنا لحالنا من وجع الرأس الذي ينشأ عن طرح الموضوع الفلسطيني على رأس اهتمامنا. وهي تعبر عن موقف معاكس لموقف كل زعماء الصهيونية على اجيالهم، ممن فهموا جيدا بانه إذا لم تكن اغلبية يهودية في الأرض التي يسيطر فيها اليهود فستكون هذه نهاية الحلم الصهيوني.

ان خطأها الأكبر هو قولها ان الفكرة التي قادت مسيرة أوسلو كانت "إعطاء أحد ما آخر المسؤولية عن امننا". وبالفعل، كانت الفكرة هي منع الوضع الذي نقترب منه اليوم بخطوات عظيمة والذي لا تكون فيه اغلبية يهودية مستقرة في الديمقراطية الإسرائيلية. فقط من يرى بالسلام هزيمة يمكنه أن يقول انه عندما تتقرر حدود دائمة، ينقل الطرف الذي يخلي المنطقة المسؤولية عن امننا الى الطرف الاخر. المصريون ليسوا مسؤولين عن امن إسرائيل في الجنوب، والاردنيون ليسوا مسؤولين عن امننا في الشرق. ولكن حقيقة انه يوجد لنا سلام معهم منذ عشرات السنين تسمح للجيش الإسرائيلي الا يرابط عدد كبير من الجنود على الحدود. على قوات الامن الفلسطينية أن تعنى بأمن الدولة الفلسطينية المستقبلية، وإذا ما فعلوا هذا كما ينبغي، فان أمن إسرائيل أيضا سيخرج كاسبا.

* * *

"اسرائيل اليوم": هل ينفع إسرائيل ركضها وراء السلام الإبراهيمي بعيداً عن الفلسطينيين؟

بقلم يوسي بيلين

ترجمة: القدس العربي

في مقالها "الفشل السياسي قبل الأمني" في هذه الصفحة أمس، تقترح ليمور سممیان درش حلولاً واضحة وبسيطة لإنهاء الإرهاب الفلسطيني (بالمناسبة استخدام تعبير "إرهاب فلسطيني" الذي "اختفى" على حد قول الكاتبة، هو شرعي – تماماً مثل استخدام تعبير "إرهاب المستوطنين"، وليس فيهما ما يلمح بأن كل الفلسطينيين أو كل المستوطنين إرهابيون).

تدعو الكاتبة الحكومة للتراجع عن وعودها للرئيس الفلسطيني والملك الأردني ولوزير الخارجية الأمريكي (على ما يبدو في كل ما يتعلق بالتسهيلات للفلسطينيين في مجال تصاريح العمل في إسرائيل). وهي تذوب حنيناً على أيام نتنياهو "الهادئة"، التي قتل في أثنائها 134 إسرائيلياً في أعمال الإرهاب. بكلمات أخرى: بلا فلسطينيين، بلا أردنيين، بلا أمريكيين – بلا إرهاب. وهي تنتقد وزير الخارجية بلينكن على إعلانه في اليوم الذي خرج فيه إلى قمة النقب عن تأييده لحل الدولتين، وتدعي بأن تلك القمة التي استضافت وزراء خارجية عرباً قلبت "صيغة" اتفاقات إبراهيم رأساً على عقب، وأعادت موضوع النزاع الفلسطيني إلى مركز الخطاب.

يجدر بالذكر أن الحجر الأساس لاتفاقات إبراهيم كان خطة سلام إسرائيلية فلسطينية أعدت وإن كان دون الطرف الفلسطيني، ولكنها تضمنت دولة فلسطينية على أرض تساوي 84 في المئة من مساحة الضفة الغربية. والتفكير بأنه يمكن تجاوز الحاجة للاهتمام بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والاكتفاء باتفاقات سلام مع الدول العربية هو تفكير منقطع عن الواقع حتى لو كانت بضع دول عربية قد أزالت، لفرحتنا جميعاً، اشتراط التطبيع بينها وبين إسرائيل باتفاق سلام إسرائيلي – فلسطيني.

في نظر سممیان درش، يبدو أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يختلف عن النزاعات مع الدول العربية المختلفة، وكل ما تطلبه هو أن يفهم العالم بأنه لا يوجد شريك، وأن يتركنا لحالنا من وجع الرأس الذي ينشأ عن طرح الموضوع الفلسطيني على رأس اهتمامنا. وهي تعبر عن موقف معاكس لموقف كل زعماء الصهيونية على أجيالهم، ممن فهموا بأنه إذا لم تكن في الأرض التي يسيطر عليها اليهود أغلبية يهودية فستكون نهاية الحلم الصهيوني.

إن خطأها الأكبر هو قولها إن الفكرة التي قادت مسيرة أوسلو كانت "إعطاء أحد ما مسؤولية أمننا". وبالفعل، كانت الفكرة منع الوضع الذي نقترب منه اليوم بخطوات عظيمة، والذي لا تكون فيه أغلبية يهودية مستقرة في الديمقراطية الإسرائيلية. من يرى بالسلام هزيمة فإنه يقول عندما تتقرر حدود دائمة، سينقل الطرف الذي يخلي المنطقة المسؤولية عن أمننا إلى الطرف الآخر. المصريون ليسوا مسؤولين عن أمن إسرائيل في الجنوب، والأردنيون ليسوا مسؤولين عن أمننا في الشرق. ولكن السلام معهم منذ عشرات السنين يسمح للجيش الإسرائيلي بألا يرابط عدد كبير من الجنود على الحدود. وعلى قوات الأمن الفلسطينية أن تعنى بأمن الدولة الفلسطينية المستقبلية، وإذا ما فعلوا هذا كما ينبغي، فسيخرج أمن إسرائيل كاسباً.

* * *

فلنسيطر على أنفسنا ونتجنب الرد بهستيريا

بقلم :يعقوب عميدرور

المصدر: معهد القدس للاستراتيجية والأمن

ترجمة: فاتن أيوب/ مركز أطلس للدراسات

في مارس 1996 ، اشتعلت البلاد بعد سلسلة من الأحداث الخطيرة التي تم تنفيذها على يد حماس كعمل انتقامي لاغتيال أحد رجالها المؤهلين، المهندس يحيى عياش، الذي تم اغتياله في عملية تم فيها إدخال عبوة ناسفة لهاتفه الخلوي. العملية الثالثة في هذه السلسلة كانت بالقرب من مركز ديزنغوف في قلب تل أبيب، حيث قُتل عدد غير قليل من المدنيين. بعد ذلك، عقد بيريز، الذي كان حينها رئيسًا للحكومة ، جلسة تقييم للوضع في مبنى وزارة الجيش في تل أبيب. وخلال الجلسة، اقترح أحد المسؤولين الأمنيين الكبار فرض حظر التجوال على إسرائيل.

وحين جاء دوري لأن أتحدث، كوني عميد باحث في أمان، قلت فقط شيئين: أولهما، أن فرض حظر التجوال سيكون بمثابة نجاحًا كبيرًا ل"الإرهاب"، لأن هذا ما تريد تحقيقه العناصر المنفذة لتلك العمليات - أن تتوقف إسرائيل عن المضي قدمًا، كما أضفت أنه حسب تقديري فإن هذه ليست موجة. حتى لو سيكون هناك عمل مشابه مؤلم آخر – فإن إسرائيل لا تواجه موجة.

اتفق رئيس الحكومة مع رأيي ولم يفرض حظر تجوال على إسرائيل، ولم يكن هناك موجة فعلًا.

يُخيّل لي أن تقديري حينذاك صحيح حتى مع الأحداث الأخيرة أيضًا، رغم أن الاتصال بينهما ضعيف، وبشكل عام إن كان هناك علاقة أي كانت فهي خُلقت مع الأجواء وليس في كون هذه الأحداث جزءًا من موجة مخطط لها أو شيء يزداد ويُغرق إسرائيل.

صحيح أن إسرائيل لديها نقطة ضعف استخباراتية وقانونية، حيث أن جمع المعلومات الاستخباراتية في صفوف عرب إسرائيل، كونهم مواطنين في دولة إسرائيل، أمر معقد بطبيعته. إمكانية تنفيذ نشاطات المراقبة والاستخبارات، مستوى الأدلة المطلوبة من أجل اعتقال المواطنين في إسرائيل، والحاجة لإقناع المنظومة القانونية في إسرائيل بالتصدي للمواطنين الإسرائيليين المشتبه بهم بتنفيذ عمليات - كل ذلك يقيّد من عمل جهاز الشاباك والشرطة بشكل كبير. من أجل التغلب على نقطة الضعف هذه يجب تغيير القانون والسماح للشاباك بممارسة كامل قدراته، تمامًا مثل الأفراد المشتبه بهم بتنفيذ عمليات في الضفة الغربية من مواطني السلطة الفلسطينية. إن تغيير القواعد وزيادة الرقابة الاستخباراتية ربما قد يؤدي إلى الإضرار بالديمقراطية داخل إسرائيل، لكن لا مفر منهم حين يتعلق الأمر بالمواطنين الإسرائيليين المشتبه في انتمائهم أو تعاطفهم مع داعش. هؤلاء الأشخاص، وهم عددهم قليل، ربما بضع مئات، يحتاجون إلى نهج مختلف إذا أردنا تقليل المخاطر الناتجة عنهم. مثل هؤلاء كان منفذو عمليات بئر السبع والخضيرة: عرب من مواطني إسرائيل ممن تأثروا بداعش.

الحدث الثالث، في بني باراك، كان مختلف تمامًا. إنه نتيجة جهود متواصلة من قبل بنى التحتية بمختلف أنواعها ومن قبل منظمات مختلفة أو من قبل أفراد لتنفيذ عمليات في الضفة الغربية أو داخل إسرائيل. لقد كان هناك تحذيرات كثيرة حول هذا الأمر، وكان هناك مئات من عمليات الإحباط التي نفذها جهاز الشاباك والتي منعت وقوع العشرات من هذه العمليات، والحديث هنا عن جهود مستمرة يتم بذلها طوال الوقت، لتحديد مكان المنفذين واعتقالهم في الضفة الغربية. لا علاقة بين المنفذين الذين جاءوا من صفوف عرب إسرائيل والشخص الذي جاء من منطقة جنين، إنها ليست

نفس البنية التحتية، فهي ليست تابعة لنفس التنظيم، وليست نفس الصعوبة ولا نفس التحدي الاستخباراتي. من الأفضل لنا، من أجل جودة النقاش، أن نضع هذه الفروق في الحسبان.

والآن نتجه للرد. لديّ شك في أن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها، باستثناء زيادة عدد حملة السلاح في الشوارع، ستقلل من فرص أن يُنفذ عرب إسرائيليين ما يخططون له بتوجيه من داعش. الميزة التي يتمتعون بها كمنفذين للعمليات نابعة من حقيقة أنهم منخرطون بشكل كبير في المجتمع الإسرائيلي، ولا يتعين عليهم اجتياز أي جدار أو حاجز، ووسائل الاستخبارات المستخدمة بينهم ضعيفة نسبيًا ومحدودة لأسباب قانونية، كما هو شائع في معظم الديمقراطيات الغربية.

مقابل ذلك، فإن البنية التحتية التي جاء منها المنفذ من يعبد يمكن بل ويجب اقتلاعها من الجذور. بعد أن تصبح طريقة تنقله واضحة، أين وكيف عبر السياج (إذا كان هناك سياج على أصلًا) وكيف وصل إلى السلاح الذي كان يحمله - يجب استخلاص الدروس وإغلاق الثغرات. في الضفة الغربية، على عكس مناطق إسرائيل، فإن السيطرة العسكرية والاستخباراتية جيدة للغاية ويجب إغلاق مثل هذه الثقوب حتى قبل أن يجد منفذو العمليات طريقهم. هذا على خلفية المعلومات التي تفيد بأنه في أجهزة الاستخبارات معلومات استخبارية نوعية، وربما حتى تحذيرات ملموسة، حول نية التنظيمات، وحماس على رأسهم، اشعال الضفة الغربية، وربما أيضًا إسرائيل، قبيل شهر رمضان.

على أي حال، في رأيي الحديث لا يدور حول موجة، حتى لو كان هناك مزيد من الأحداث الصعبة الأخرى خلال رمضان، كما هو معتاد في شهر رمضان. يجب ألا نُقدم على ردود فعل متسرعة لأن ذلك قد يُعظّم من تلك العمليات، ويجب أن نكون حذرين بحيث لا نرد بشكل غير متناسب إلى درجة عرقلة وتيرة الحياة الطبيعية في إسرائيل - وهذا ما يسعون له: عرقلة مجرى الحياة الطبيعية.

على الرغم من الحزن والغضب يجب علينا رفع رأسنا وأن نتذكر أن نتائج لجان القمة بمشاركة قادة إسرائيل والقادة العرب ستخدم مستقبل إسرائيل أكثر مما ستتسبب به هذه العمليات. إسرائيل بعد الاتفاقات الإبراهيمية تشهد تقلبات دراماتيكية في كل ما يتعلق بمكانتها في المنطقة وخارجها، غير مسموح أن يُعطى المجال لأحد بعرقلة هذا التطور.

* * *

تقارير

تفاقم أزمة القوى البشرية في جيش العدو: تقاعد حوالي 1500 ضابط برتبة رائد منذ عام 2017

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

وصلت أزمة القوى البشرية لجيش العدو إلى أخطر مستوياتها وبشكل غير مسبوق بعد قفزة حادة في عدد الضباط من الرتب المتوسطة الذين يسعون إلى التقاعد.

في الشهر الماضي كشفت مراسلة "إسرائيل اليوم" العسكرية "ليلاخ شوفال"، أنه في عام 2021 كانت هناك زيادة بنسبة 30% في عدد الضباط من رتبة رائد ممن يسعون إلى التقاعد من "الجيش الإسرائيلي"، والآن وصلت البيانات الكاملة، حيث يظهر منها أن هذا الاتجاه مستمر منذ عدة سنوات ويزداد سوءاً هذا العام.

وفقاً لبيانات شعبة القوى البشرية، والتي تم تقديمها مؤخراً إلى قيادة جيش العدو، وأيضاً إلى المستوى السياسي، في عام 2017 تقاعد 281 ضابطاً برتبة رائد النفس، وفي عام 2018 ارتفع عدد المتقاعدين إلى 306، وفي عام 2021 ازداد عددهم ليصل 354.

أما في عام 2021 فقد كانت هناك قفزة كبيرة في عدد المتقاعدين، إذ وصل إلى 457 ضابطاً برتبة رائد، وفي الشهرين الأولين من عام 2022 طلب 77 ضابطاً إنهاء خدمتهم والتقاعد، ويُقدر بأن هذا الاتجاه سيرتفع في وقت لاحق من هذا العام. إن السبب الرئيس للتقاعد بالجملة للضباط من ذوي الرتب المتوسطة يكمن في نموذج الخدمة الجديد والانتقال من المعاش التقاعدي في الميزانية إلى المعاش التقاعدي التراكمي.

ومن ناحية أخرى يتم احتساب المعاش التقاعدي التراكمي لمنتسبي الخدمة الدائمة من لحظة تسريحهم من الخدمة النظامية، وعلى الرغم من أنه يمنحهم حقوقاً أقل بكثير من المعاش التقاعدي في الميزانية، إلا أنه يتميز بشيء واحد وهو أنه يمكن للشخص أن يقرر التقاعد في أي سن، وأن يأخذ معه المعاش التقاعدي الذي تراكم حتى تلك المرحلة.

كان من المفترض أن يقلل هذا النموذج من عدد الضباط الذين سيصلون للتقاعد، ويقلل تكاليف الأجور من ميزانية جيش العدو، ولكنه من الناحية العملية تتسبب عكسياً في أنه بدلاً من بقاء الأفضل مع الجيش على طول الطريق وتقاعد الأقل جودة، يقوم العديد من الضباط الجيدون ذوو الخبرة المهنية بعمل حسابات نفعية شخصية، ويتقاعدون في سن أصغر من ذي قبل، والبدء في مهنة ثانية في الحياة المدنية.

تبدأ من العروض الكثيرة للتوظيف والرواتب الأعلى بكثير التي يقدمها السوق المدني، مروراً بالمسار المعقد الذي سيتعين عليهم اتباعه للتقدم في الرتب في جيش العدو 1)فقط من بين كل 11 ضابطاً الذين يبدأون الخدمة الدائمة في سن21 يستمرون في الخدمة حتى سن 42(، وصولاً إلى الخطاب السلبي التعسفي الذي حدث في السنوات الأخيرة بين أجزاء كبيرة من "المجتمع الإسرائيلي" تجاه منتسبي الخدمة الدائمة، الذين غالباً ما يتم تصويرهم على أنهم يتمتعون ويعيشون على حساب الجمهور.

وقد برز هذا الاتجاه بشكل خاص في السنوات الأخيرة في المهن التكنولوجية والاستخباراتية، وكذلك في عالم اللوجستيات والقوى البشرية، وأقل منه في الوحدات القتالية، وقد فسّر جيش العدو ذلك بالتحدي المستمر الذي يواجه الضباط المقاتلين، وأمام الإغراءات التي يضعها المجال المدني أمام الضباط في المنظومات الأخرى، ومع ذلك في العام الماضي كانت هناك أيضاً زيادة في عدد المتقاعدين من بين الضباط المقاتلين.

إن جيش العدو قلق للغاية بشأن هذا الاتجاه، لأن معظم المتقاعدين هم أولئك الذين تم تعريفهم على أنهم "خدمة دائمة لا لبس فيها"، -بمعنى أن "الجيش الإسرائيلي" أراد الاحتفاظ بهم في صفوفه، وعلى الرغم من ذلك قرروا التقاعد للحياة المدنية.

يستغرق تنمية المهنيين ونقلهم إلى حيث يصلون إلى ذروتهم المهنية سنوات عده، يقول أحد كبار المسؤولين: "في الماضي كنا نستفيد من مثل هؤلاء الضباط حتى التقاعد، لكنهم الآن يتقاعدون بمجرد أن يتعبوا أو يحصلوا على عرض أفضل في الحياة المدنية، وهذا وضع خطير وقد يترك الضباط الأقل جودة في الجيش الإسرائيلي." وأضاف: "نحن من اليوم نواجه بالفعل مشكلة حقيقية وأنه إذا لم يتم حشد كل الجهات لتقديم حل فقد يؤدي ذلك إلى ضرر خطير في أداء الجيش."

دفعت هذه الأزمة رئيس شعبة القوى البشرية في جيش العدو اللواء "يانيف أسور" إلى إطلاق دعوة للاستيقاظ لجميع جنرالات هيئة الأركان العامة، وكذلك لعقد مؤتمر الشهر الماضي بمشاركة جميع كبار مسؤولي جيش العدو (من رتبة مقدم فما فوق) حيث تم عرض البيانات والمشاكل، ويقول مسؤول كبير آخر: "لقد أوضحنا للقادة أن هذا يمثل تحدياً قيادياً من الدرجة الأولى."

وأشار المسؤول الكبير إلى أن رواتب معظم ضباط "الجيش الإسرائيلي" وبالتأكيد في الرتب المتدنية، هي "في المستوى الأدنى من الرواتب في المنظومة الامنية، أقل من أولئك الذين يخدمون في الشرطة الإسرائيلية وفي مصلحة السجون، وأقل بكثير من الذين يخدمون في الموساد وجهاز الأمن العام الشاباك."

ووفقاً له فإن الوضع متوازن فقط في الرتب العليا، حيث يكون الراتب أعلى منه في الشرطة ومصلحة السجون وأقل مما هو عليه في الموساد وجهاز الأمن العام، لكن هؤلاء لا يمثلون سوى 1 % من متلقي الرواتب.

ويطالب "جيش العدو" وزارة المالية بتصحيح هذا الظلم في الأجور، ويحذر من "إلحاق ضرر جسيم بجودة الأمن الذي يُقدم للمواطنين الإسرائيليين."

إن القضية قيد المناقشة بين وزارتي جيش العدو وماليته، لكن كبار المسؤولين أعربوا عن تشاؤمهم بشأن إمكان حلها قريباً، وحذروا قائلين: "قد ندفع ثمناً باهظاً على طول الطريق."

* * *